خلال ترؤسه أول اجتماع للحكومة الجديدة

رئيس مجلس القيادة: لا خيار أمام الحكومة الجديدة سوى العمل والمضي في استعادة الدولة

الحكومة تحمل رسالة واضحة هي الشراكة الوطنية ونقل صناعة القرار إلى «جيل نراهن عليه في قيادة المستقبل»

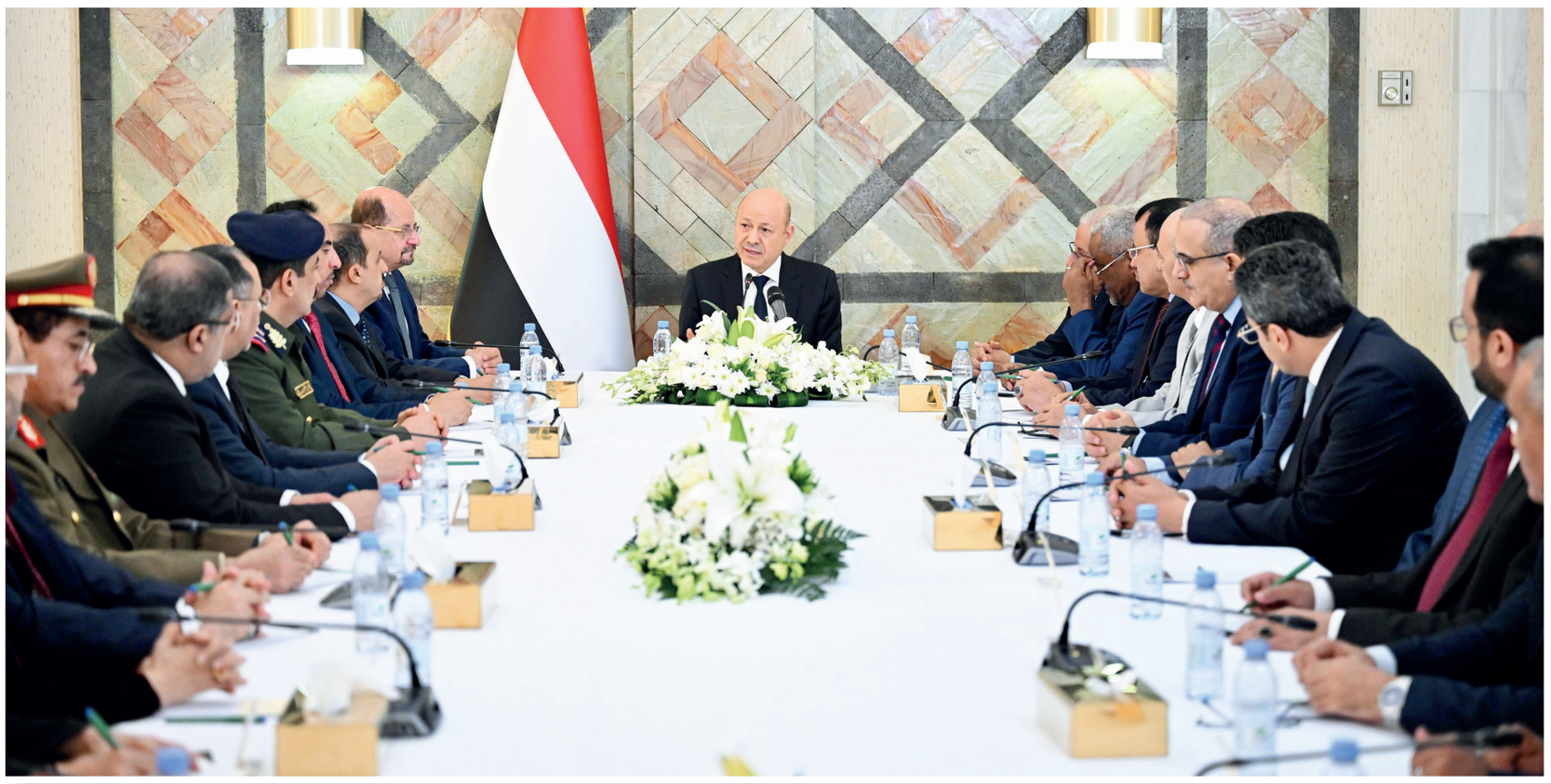

الرياض / سبأ :

أكد الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي انه لا خيار امام الحكومة الجديدة سوى العمل من اجل صناعة النموذج وإحداث التحول المنشود، والمضي في استعادة ثقة المواطنين ومؤسسات الدولة، وهزيمة المشروع العنصري للمليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الإيراني.

وشدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي خلال ترؤسه امس ،الجلسة الاولى للحكومة الجديدة عقب ادائها اليمين الدستورية، على ضرورة البناء على ما تحقق من تحسن في الخدمات الاساسية خلال الأسابيع الماضية بدعم كريم من الاشقاء في المملكة العربية السعودية، وحمايته بكل الوسائل.

واعتبر ان صناعة النموذج، واستعادة ثقة المواطنين، والأشقاء والاصدقاء، هو جزء لا يتجزأ من المعركة الوطنية، وليس مسارًا منفصلًا عنها.

وهنأ الرئيس العليمي باسمه واخوانه أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في مستهل الاجتماع رئيس واعضاء الحكومة على نيلهم الثقة، مثنيا على قبولهم تحمل المسؤولية الوطنية الثقيلة في هذه المرحلة الاستثنائية.

موجها الشكر والتقدير لرئيس مجلس الوزراء السابق سالم بن بريك، الذي قدّم نموذجا في الانضباط المؤسسي، والعمل بصمت في واحدة من أصعب الفترات، منوها في ذات السياق بما بذله الوزراء الذين غادروا مواقعهم من جهد في خدمة الدولة خلال المرحلة الماضية.

واوضح الرئيس العليمي ان هذه الحكومة ليست مجرد تغيير أسماء، بل تحمل رسالة واضحة ، تتمثل في تعزيز الشراكة الوطنية الاوسع نطاقا ، ونقل تدريجي لصناعة القرار إلى جيل جديد من أبناء الوطن، «جيل نراهن عليه في قيادة المستقبل».

وأكد ان المسؤولية مضاعفة على عاتق الشباب والنساء في هذه الحكومة، ليس فقط لإنجاح التجربة، بل لصناعة النموذج، وفتح الطريق أمام أجيال متعاقبة، وبناء مسار أوسع للشراكة القابلة للاستمرار.

وقال: «ندرك جميعًا أن المهمة ليست سهلة، لكن ليس أمامكم سوى خيار واحد: العمل... ثم العمل... ثم العمل».

واكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي ان الظروف التي تمر بها البلاد اليوم، لا يمكن إدارتها بعقلية تقليدية، وانما من خلال الإبداع في المقاربات، والتفكير خارج الصندوق، وتحويل شح الموارد من عائق إلى دافع للتغيير.

ونوه فخامة الرئيس بالشراكة الاستراتيجية مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية التي ترى في اليمن جزءًا من رؤية إقليمية طموحة للاستقرار والنهوض، مؤكدا ان العلاقات مع المملكة ليست حالة عاطفية، وانما طريقنا الآمن للمستقبل، التي تجسدها المصالح والمصير والامن المشترك، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال التفريط بها او مقارنتها بأي شراكات او علاقات أخرى.

وجدد فخامة الرئيس في هذا السياق، عظيم الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة اخية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان، ووزير الدفاع صاحب السمو الملكي الامير خالد بن سلمان، والشعب السعودي الشقيق على كل ما يقدمونه من دعم واسناد للشعب اليمني، وقيادته السياسية في مختلف المجالات.

وشدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على مسؤولية هذه الحكومة في صناعة النموذج، بما في ذلك جعل عدن عاصمة حقيقية للدولة، مشيرا الى ان إحداث الفارق لن يتحقق الا عبر ثلاثة محاور، الأول الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، والثاني الامن، وسيادة القانون، والثالث الخدمات.

وفي الجانب الاقتصادي، أكد فخامة الرئيس ان تنمية الموارد هي أولوية، لا تقل أهمية عن الجبهة العسكرية بل هي شرط رئيس لإحداث تغيير حقيقي في ميزان القوى على الارض.

واعتبر ان المعركة اليوم ليست فقط مع مليشيا انقلبت على الدولة، بل مع اختلالات متراكمة، ودائرة فقر تتوسع يوميا، وتضخم أرهق المواطنين، وفقدان للثقة في قدرة المؤسسات على إدارة الموارد بعدالة وكفاءة.

اضاف «هدفنا العام في هذه المرحلة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من معاناة المواطنين، عبر البناء على ما أنجز في خطط التعافي والإصلاحات المتفق عليها مع أشقائنا وشركائنا، ودعم استقلالية البنك المركزي ليقوم بدوره الكامل في إدارة السياسة النقدية، وحماية العملة الوطنية، وضمان حد أدنى من اليقين الاقتصادي باستدامة الاستقرار وانعكاساته على حياة الناس».

واكد رئيس مجلس القيادة في هذا السياق ان كبح التضخم واحتواء تآكل القوة الشرائية، هو المعيار اليومي الذي يقيس به المواطن صدقية الدولة، لافتا الى ان ذلك لن يتحقق إلا عبر انضباط مالي صارم: موازنة واقعية، وإدارة دقيقة للتدفقات النقدية، وتوريد كامل للإيرادات إلى حساب الدولة، وعدالة في توزيع الإنفاق بين المحافظات.

واضاف : «لا يمكن الحديث عن دولة بينما يتم استنزاف مواردها خارج خزينتها العامة».

وشدد على ان دفع الرواتب بانتظام، وترشيد الإنفاق، ومحاربة التهريب والجبايات غير القانونية هي إجراءات إنقاذ وترسيخ لمشروعية التوافق القائم، واعادة الاعتبار لمفهوم المال العام كأمانة وطنية.

وتابع فخامة الرئيس قائلا: «لذلك من المهم الشفافية الكاملة مع الرأي العام بشأن حالة السوق وميزان المدفوعات، والدعم الكامل للبنك المركزي، والتحذير من أي انشطة، او تدخلات مشبوهة لخلط الأوراق.

كما شدد فخامته على أهمية توجيه المنح والمساعدات عبر القنوات الرسمية، والاستفادة المثلى من الدعم المقدم من الأشقاء، والموارد المحلية المتاحة، بما يحد من نزيف النقد الاجنبي، ويعزز الثقة بالعهد الجديد.

واكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي انه في قلب هذا المسار، يأتي دعم القطاع الخاص، وتحسين سبل العيش، مشددا على مسؤولية الحكومة في تهيئة بيئة مستقرة، تحمي الاستثمار، وتضمن توفر السلع الأساسية، وتمنع استخدام الخدمات كسلاح للابتزاز، وتهديد المكاسب المحققة على الارض.

كما اعتبر فخامته قطاعات الزراعة، والثروة السمكية، والصناعات التحويلية، والاتصالات، والنقل، روافع نجاة لملايين اليمنيين، مؤكدا اهمية حماية هذه القطاعات لفتح باب الأمل، وصنع الفارق الحقيقي الذي نريده لهذه المرحلة، تمهيدًا لتعاف مستدام، ودولة قادرة، وشراكة اقتصادية فاعلة مع أشقائنا واصدقائنا الاوفياء.

في المحور الثاني لصناعة الفارق، أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على دور الأمن، وأجهزة انفاذ القانون، لافتا الى انه لا دولة بلا أمن، ولا أمن دون مؤسسات عادلة.

واعتبر ان ما يُروج له اليوم من سرديات عن فراغ أمني، ليس توصيفا للواقع، بل محاولة لإرباك الثقة واستهداف للجهود الحميدة التي يبذلها الاشقاء في المملكة العربية السعودية من اجل وحدة الصف، وتوحيد القرار الأمني والعسكري ليس في اليمن فقط ولكن في عموم المنطقة.

وفي هذا السياق أكد فخامة الرئيس على مسؤولية وزارة الداخلية في تعزيز حضورها وانتشارها الأمني، لا بصورة شكلية، بل انتشار موجه بعناية على مناطق الضعف، ومصادر تصدير العنف.

وشدد على ان المطلوب هو انتقال واضح من رد الفعل إلى العمل الاستباقي، عبر تنسيق مهني مع الشرطة العسكرية وأجهزة أمن الدولة، لضبط السلاح المنفلت، وتجفيف بؤر الجريمة، وحماية المواطنين دون تمييز.

كما اضاف: «الأمن الذي نريده ليس استعراض قوة، بل سيادة قانون، وانضباط مؤسسي، ورسالة طمأنينة يومية يشعر بها الناس في حياتهم، لتأكيد حضور الدولة، وهيبتها».

ووجه فخامة الرئيس الحكومة باستثمار الشراكة الواعدة مع الاشقاء في المملكة لصناعة الفارق في العاصمة المؤقتة عدن، وبقية المحافظات المحررة.

وشدد في هذا السياق على عودة الحكومة إلى الداخل فورًا، والانتظام في اجتماعاتها، لتكون بمثابة غرفة لإنتاج الحلول القابلة للتنفيذ.

كما شدد على عدم تسييس الخدمات تحت أي ظرف كان، باستثناء ما يرتبط مباشرة بمنع استفادة المليشيات الحوثية، وهو أمر محسوم بقرارات العقوبات الدولية.

واكد الرئيس ان المنظمات الدولية، وموظفي الإغاثة الإنسانية، والحريات العامة محمية بموجب الدستور والقانون الدولي، كما ان الترويج للنزعات الطائفية والمناطقية، والعنصرية جريمة يعاقب عليها القانون.

وشدد على ان خطاب الدولة يجب ان يعبر عنه داخليًا متحدث رسمي ومنابر حكومية منضبطة، وخارجيًا عبر رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ووزارة الخارجية.

ووجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي الحكومة بالعمل على إنصاف تضحيات القوات المسلحة والامن، والتسريع بإنشاء هيئة رعاية الجرحى، معتبرا هذا الامر مسؤولية جماعية لمجلس القيادة والحكومة؛ «فبتضحياتهم بقيت الدولة متماسكة، وحاضرة في جميع المحافل، وبفضلهم تشكلت الحكومات المتعاقبة لاستكمال معركة التحرير».

واكد رئيس مجلس القيادة على أن الحكومة ليست ساحة اصطفاف سياسي، بل أداة دولة مهمتها الرئيسية هي خدمة المواطن، والدفاع عن مصالحه العليا.

وقال إن اداء الحكومة لا يقاس بالشعارات والبيانات، بل بالقدرة على توفير الحد الأدنى من المعيشة والخدمات.

وحذر من ان أي انقسام داخل الحكومة ينعكس فورًا على حياة الناس، لا على الخصوم السياسيين، مضيفا أنه «من واجبنا ردع أي تهديد للمكاسب المحققة على هذا الصعيد».

واشار الرئيس الى ان المواطن لا يعنيه من ينتصر سياسيًا، بل من يدفع الرواتب، ومن يوفر الكهرباء والماء، ويضبط الأسعار، ومن يحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار.

واعتبر ان أي ممارسات تعطل هذه الوظائف، هي سلوك معادٍ لمصالح الناس مهما كانت مبرراته.

واكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي ثقته بأن لدى رئاسة الحكومة من الموجهات ما يكفي لجعل هذه الحكومة نقطة تحول في حياة الناس، وانهاء معاناتهم الى الابد.

اضاف «ينتظر الناس ان تضع هذه الحكومة نهاية للابتزاز الحوثي فيما يتعلق بالملاحة الجوية والبحرية، واستعادة السيطرة على الأجواء، ورفع كفاءة الموانئ، وحماية المجتمع ومؤسسات الدولة من التجسس والاختراق.

وفي القطاعين التعليمي والصحي شدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على انه يجب ان يكون المواطن هو الهدف الرئيسي للخدمة، من خلال استثمار الشراكة القائمة مع الاشقاء والمجتمع الدولي لتأمين الدواء، والرقابة الصارمة على الخدمات، وتحرير العقول، وتحصين النشء من الطائفية، فضلا عن مكافحة الغش المستشري في التعليم العام، وربط مخرجات التعليم الاكاديمي بسوق العمل، وتمكين الشباب من أدوات الإنتاج.

واكد على انه من المعول على وزارتي التخطيط والتعاون الدولي، والشؤون الاجتماعية، استعادة ثقة المجتمع الدولي، وتسهيل عمل المنظمات، والانتقال من دور حارس البوابة، إلى جهد قائد في حشد الدعم، وحماية الفئات الأضعف، وتعزيز الرضى المجتمعي.

كما أعرب عن امله في مواكبة وزارات الشؤون القانونية، وحقوق الانسان، والاوقاف والإرشاد للمتغيرات، والعمل على تبني قيم التعايش والتسامح، وحماية أصول الدولة، ومصالحها وممتلكاتها، واستعادة أموالها، وتحسين جودة قراراتها، وردع انتهاكات حقوق الانسان، والدفع نحو استكمال اغلاق السجون غير القانونية.

كما عبر عن تطلعه إلى ان تمثل الوزارة المعنية بشؤون المرأة مرجعية وطنية حقيقية لتمكين النساء وتعزيز حضورهن في صنع القرار، وسوق العمل، معربا عن أمله في مشاركة جميع المؤسسات في رعاية الشباب، والرعيل الأول من المناضلين، والمثقفين والمفكرين، وتقديم الوجه المشرق لبلدنا العريق.

من جانبه، اعتبر رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، ما جاء في كلمة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي كمحددات ضمن توجه الحكومة وعملها المستقبلي.. مقدما الشكر والتقدير لفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأعضاء المجلس، على الثقة التي منحوها للحكومة.

ولفت دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية الى ان هذه الحكومة جاءت في ظروف استثنائية معقدة، لكنْ لديها آمال لتحقيق اختراقات في الملفات الشائكة والمعقدة وفي مقدمتها إيجاد أجهزة دولة ومؤسسات فاعلة وتفعيل النظام والقانون وتصحيح الاختلالات على كل المستويات.. مؤكدا تقوية الأجهزة الرقابية والعمل بشكل منظم ومؤسسي وقيام الحكومة بعملها بشكل تضامني، وتحمل المسؤولية بشكل جماعي.

وأشار الدكتور الزنداني الى ان الحكومة لن تتهاون مع تجاوز اللوائح والنظم والقوانين، ومعالجة الاختلالات في مختلف الجوانب، سياسيا واقتصاديا وخدميا وعسكريا وامنيا.. مشددا على ضرورة التعاطي بمسؤولية مع المتغيرات على المستوى الوطني والدولي، واستغلال الفرصة التاريخية للانتصار لليمن وشعبها واستكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي.

وثمن دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية، عالياً الدعم السخي والمواقف الأخوية الثابتة التي قدمها ويقدمها الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ووقوفها الى جانب الحكومة الشرعية والذي شكل عاملا مهما من عوامل النجاح، وركيزة أساسية في أصعب الظروف، وحرصهم الصادق على أن يرى اليمن السلام والتنمية والاستقرار.. منوها بدعوة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي لمؤتمر الحوار الجنوبي والرعاية الكريمة من قبل الأشقاء في المملكة العربية السعودية للمؤتمر، بوصفه مسارا سياسيا مسؤولا وضروريا لمعالجة القضية الجنوبية على قاعدة الحوار والتوافق.. لافتا الى ان القضية الجنوبية، قضية سياسية وطنية عادلة، لا يمكن إنكارها أو تجاوزها، ومعالجتها لن تكون بالشعارات أو القفز على الواقع، بل بالحوار الجاد والمسؤول بعيدا عن عقلية الاقصاء والتخوين والمغالبة.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

المسؤولية مضاعفة على عاتق الشباب والنساء في الحكومة

الظروف التي تمر بها البلاد لا يمكن إدارتها بعقلية تقليدية وإنما من خلال الإبداع في المقاربات

دولة رئيس الوزراء: الحكومة جاءت في ظروف استثنائية معقدة ولديها آمال لتحقيق اختراقات في الملفات الشائكة

لن نتهاون مع تجاوز اللوائح والنظم والقوانين ومعالجة الاختلالات في مختلف الجوانب

نثمن عالياً الدعم السخي والمواقف الأخوية الثابتة للأشقاء في المملكة ووقوفها إلى جانب الحكومة الشرعية